جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

القصور التشريعيّ في استردّاد عائدات الفساد في العراق

(دراسة مقارنة)

أطروحة تقدم بها الطالب

علاء جواد حميد

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في القانون العام

بإشراف

أ.د مالك منسي صالح الحسيني

أستاذ القانون الدوليّ العام

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦ م

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

الآية (١١) من سورة المجادلة

{وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ}

الآية (٧٦) من سورة يوسف

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إلى من رحل عن هذه الدنيا، وبقي في قلبي نبراسًا، إلى روح (والدي ووالدتي) أهدي هذا العمل، علّه يكون صدقة جارية في موازين حسناتكم.

إلى أمـــي وقـــد صـــاغت ســـنيني كوالـــد بهجـــتي أهـــدي حنيـــني
إلى الشـهداء نـور الشـمس صـدقاً إلى الفخـــر المؤيـــد باليقـــين

إلى من أضاءوا ليّ دربيّ بنصحهم وإرشادهم، إلى أساتذتيّ الكرام الذين غرسوا فيّ حب البحث والتحريّ،

أُهديـــّ هذا الجهد العلمي .

الباحث

الشكر والعرفانّ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على معلم البشرية نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الأستاذ الدكتور **(مالك منسي صالح/عميد كلية القانون-الجامعة المستنصرية)**، لتوجيهاته السديدة، لقد كان لها الأثر الأكبر في الارتقاء بمستوى هذا البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والحكم على تفضلهم بقراءة الرسالة وتقويمها، مثمناً نصائحهم التي ستثري هذا العمل.

والشكر موصول إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا متمثلة بالأستاذ الدكتور **(زيد عدنان العكيلي)** والهيأة التدريسية ومنتسبيه كافة على ما وفروه من بيئة أكاديمية محفزة وتسهيلات إدارية.

ولا أنسى زملائي والباحثين الذين شاركوني النقاشات العلمية واللحظات الصعبة، الذين كان لتعاونهم أثر طيب في مسيرتي، وزملاء الدراسة كافة، وأخصّ منهم بالذكر الأستاذ ماهر البياتي والاستاذ رائد البلداوي.

الباحث

المستخلص

تتناول هذه الأطروحة إشكالية قانونية بالغة التعقيد تتمثل في "القصور التشريعي" الذي يعتري المنظومة القانونية العراقية فيما يخص ملف استرداد عائدات الفساد المهربة إلى الخارج أو المخفية في الداخل. وتكمن مشكلة الدراسة في عدم مواكبة النصوص العقابية والإجرائية الوطنية للآليات الحديثة التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) لعام ٢٠٠٣، مما أدى إلى إفلات العديد من الأصول المنهوبة من يد العدالة.

وتهدف الدراسة إلى تشخيص مواطن الضعف في قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، وقانون العقوبات، وقانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي وكذلك المؤسسات والقوانين ذات العلاقة والجهات المختصة بالتشريع، مع التركيز على غياب الأحكام الخاصة بـ "المصادرة غير المستندة إلى إدانة جنائية" وقصور التعاون الدولي. كما تهدف إلى تقديم رؤية إصلاحية للمشرع العراقي تضمن سد الثغرات القانونية التي يستغلها الفاسدون لغسل الأموال وتهريبه، كذلك بيان أثار القصور التشريعي على المستويين الوطني والدولي.

واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن الى جانب منهجا وصفيا تحليليا، حيث تم عقد مقارنة بين التشريع العراقي واتفاقيات دولية وتشريعات دول رائدة في هذا المجال ، لبيان كيفية تفعيل آليات الاسترداد.

وتخلص الأطروحة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن القصور التشريعي في العراق لا يقتصر على النصوص الموضوعية فحسب، بل يمتد إلى القواعد الإجرائية التي تعيق تتبع الأموال وتجميدها. وتنتهي الدراسة بتقديم مقترحات تشريعية محددة لتعديل القوانين النافذة بما يضمن استرداداً ناجعاً وشاملاً للعائدات الجرمية، وبما يعزز الاقتصاد الوطني ويدعم سيادة القانون.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٨
الفصل الأول/ التعريف بالقصور التشريعي الخاص باستردّاد عائدات الفساد	٩-٨٢
المبحث الأول/ مفهوم القصور التشريعي	١١-٥١
المطلب الأول/ تعريف القصور التشريعي	١١-٢٤
الفرع الأول /تعريف القصور التشريعي لغة واصطلاحا	١٢-١٧
الفرع الثاني/ مفهوم القصور التشريعي في الفقه الإسلامي	١٨-٢٤
المطلب الثاني/ ذاتية القصور التشريعي باستردّاد عائدات الفساد	٢٤-٥١
الفرع الأول/خصائص القصور التشريعي الوطني والدولي	٢٥-٣٢
الفرع الثاني/ أسباب وحالات القصور التشريعي وتميزه عن غيره	٣٢-٥١
المبحث الثاني/ مفهوم استردّاد عائدات الفساد	٥٢-٨١
المطلب الأول/ تعريف استردّاد عائدات الفساد	٥٤-٦٧
الفرع الأول/ التعريف الاصطلاحي لاستردّاد عائدات الفساد	٥٤-٦٢
الفرع الثاني / التأصيل التاريخي لاستردّاد عائدات الفساد	٦٢-٦٧
المطلب الثاني /ذاتية استردّاد عائدات الفساد	٦٨-٨١
الفرع الأول /خصائص استردّاد عائدات الفساد	٦٨-٧٥
الفرع الثاني /تمييز استردّاد عائدات الفساد عن غيره	٧٥-٨١
الفصل الثاني / القصور التشريعي في استرداد عائدات الفساد وآثاره على المستويين الوطني والدوليّ	٨٣-١٧٣
المبحث الأول /القصور التشريعي على المستويين الوطني والدوليّ ودوره في استرداد عائدات الفساد	٨٥-١٣٤
المطلب الأول / القصور التشريعي على المستوى الوطني	٨٦-١١١
الفرع الأول / الجهات المختصة بالتشريع الوطني	٨٦-٩٥
الفرع الثاني / دور الفقه والقضاء في سدّ القصور التشريعي	٩٥-١١١
المطلب الثاني/ الصكوك الدوليّة ومصادر الالتزام الدوليّ في الاستردّاد	١١١-١٣٤
الفرع الأول / الصكوك الدوليّة للاستردّاد والمسؤولية الجنائية للأفراد	١١٢-١٢٢
الفرع الثاني/مصادر الالتزام الدوليّ لاستردّاد عائدات الفساد	١٢٢-١٣٤
المبحث الثاني/آثار القصور التشريعي في الاسترداد وموائمة القوانين الوطنية	١٣٤-١٧٣

والاتفاقيات الدوليّة	
المطلب الأول / آثار القصور التشريعي على المستوى الوطني في استرداد عائدات الفساد	١٣٥-١٤٩
الفرع الأول / الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والقضائية	١٣٦-١٤٢
الفرع الثاني / الآثار الجزائية للقصور التشريعي	١٤٣-١٤٩
المطلب الثاني / آثار القصور التشريعي على المستوى الدولي وموائمة القوانين والاتفاقيات الدوليّة	١٥٠-١٧٣
الفرع الأول / آثار القصور التشريعي على المستوى الدوليّ	١٥١-١٦٢
الفرع الثاني / موائمة القوانين الوطنية والاتفاقيات الدوليّة	١٦٢-١٧٣
الفصل الثاث / آليات معالجة القصور التشريعي على المستويين الوطني والدوليّ	١٧٤-٢٦١
المبحث الأول / آليات معالجة القصور التشريعي على المستوى الوطني	١٧٧-٢١٣
المطلب الأول /الآليات التشريعية الموضوعية	١٧٨-١٩٣
الفرع الأول /مسوغات تعديل القوانين الجزائية	١٧٩-١٨٤
الفرع الثاني / تعديل تشريعات جزائية نافذة	١٨٤-١٩٣
المطلب الثاني/الاليات المؤسسية لمعالجة القصور التشريعي في استرداد عائدات الفساد	١٩٣-٢١٣
الفرع الأول / تعريف المؤسسات الرقابية الوطنية والقوانين المنظمة لها	١٩٤-٢٠٨
الفرع الثاني / الآليات الاجرائية الوطنية	٢٠٨-٢١٣
المبحث الثاني / آليات معالجة القصور التشريعي على المستوى الدوليّ	٢١٤-٢٦١
المطلب الأول / آليات معالجة الاتفاقيات الدوليّة والثنائية والأجهزة الدوليّة	٢١٤-٢٣٢
الفرع الأول / معالجة وحلول الاتفاقيات الدوليّة في إطار ميثاق الأمم المتحدّة	٢١٥-٢٢٦
الفرع الثاني / معالجة وحلول خاصة بمذكرات التفاهم	٢٢٦-٢٣٢
المطلب الثاني / جهود المنظمات غير الحكومية والمبادرات الدوليّة والسعي لتشكيل المحاكم الدوليّة	٢٣٢-٢٦١
الفرع الأول / معالجة المنظمات غير الحكومية (منظمة الشفافية الدوليّة)	٢٣٤-٢٤٣
الفرع الثاني / الاستعانة بالمؤتمرات والمبادرات الدوليّة واللجوء للمحاكم الدوليّة	٢٤٣-٢٦١
الخاتمة	٢٦٢-٢٧٢
المصادر	٢٧٣-٣٠١
المستخلص باللغة الإنكليزية	A

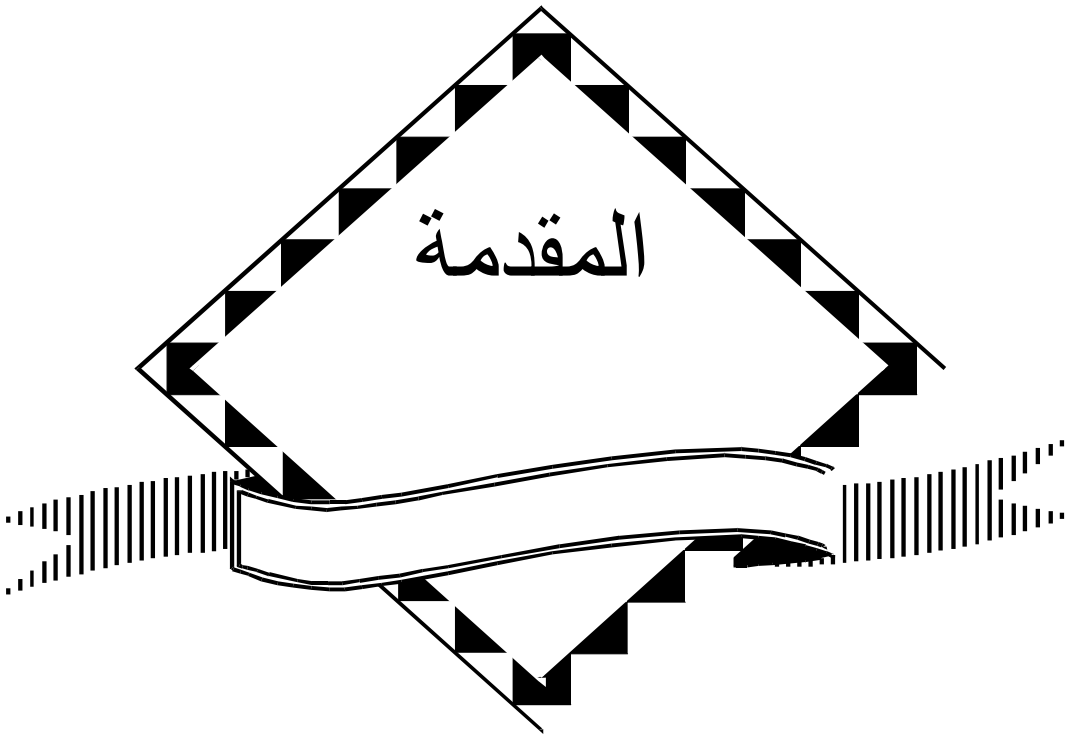
المقدمة

المقدمـــة

يُعد التشريع أحدّ الركائز الجوهرية في بناء الدولة الحدّيثة وضمان استقرارها المؤسسي، والاجتماعي، إذ يمثل الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع، وضبط سلوك الأفراد، ورسم حدّود سلطات الدولة، وتوجيه السياسات العامة في مختلف المجالات. غير أن التشريع – بوصفه نتاجاً بشرياً يخضع لظروف زمنية، ومكانية محدّدة – قد يشوبه القصور سواء من حيث الصياغة، أم من حيث المضمون، أم من حيث القدرة على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم على المستويين الوطني، والدوليّ.

ويظهر القصور التشريعي بصور متعددة، منها الغموض، أو التناقض بين النصوص القانونية، أو غياب التشريع عن معالجة بعض الظواهر المستجدة، أو عدم كفاية النصوص القائمة لمواجهة التحدّيات العملية والتطبيقية. ويترتب على ذلك انعكاسات خطيرة تطال كفاءة النظام القانوني في الداخل، إذ قد يفضي القصور إلى إرباك العمل القضائي، وتعطيل الاستثمار، وإضعاف ثقة المواطن في المؤسسات. أما على المستوى الدوليّ، فإنّ قصور التشريعات الوطنية قد يؤدي إلى تعارضها مع الالتزامات الدوليّة، أو إلى إضعاف قدرة الدولة على الوفاء بتعهداتها، بما ينعكس سلباً على مكانتها وسمعتها في المجتمع الدوليّ.

وتزداد أهمية دراسة القصور التشريعي وآثارها مع اتساع نطاق العلاقات العابرة للحدّود، وتشابك القواعد الوطنية والدوليّة في مواجهة تحدّيات معقدة مثل الجريمة المنظمة، والفساد، وحماية البيئة، والتجارة العالمية، وحقوق الإنسان. فكل قصور في التشريع الوطني قد يترك فراغاً قانونياً تستغله بعض الأطراف للإفلات من المسؤولية، كما قد يولد تضارباً في تطبيق القواعد القانونية بين الدول، الأمر الذي يعمّق من حدّة الإشكالات القانونية والسياسية على المستوى الدوليّ.

من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى بحث أكاديمي معمق يتناول مظاهر القصور التشريعي، ويحلل أسبابه ودوافعه، ويستعرض آثاره على المستويين الوطني والدوليّ، في سبيل تقديم رؤية علمية تسهم في تطوير المنظومة التشريعية بما يعزز من فعاليتها ومرونتها في مواجهة المستجدات، ويضمن مواءمتها مع القواعد والمعايير الدوليّة في أثر القصور التشريعي لا سيّما في الدراسة التي نحن بصدد إيجاد حلول لها وهي استردّاد عائدات الفساد؛ كونها من الجرائم

العابرة للحدّود التي تحتاج إلى تكامل تشريعي بين المنظومة التشريعية الوطنية والدوليّة وموائمة مع الاتفاقيات الدوليّة المختصة بمكافحة الفساد، ومنها الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣ ، فوجود أي قصور يزيد التحدّيات الكثيرة في مسعى الدول المتضررة لاستردّاد أموالها التي عبرت الحدّود ، بل ان القصور التشريعي هو أكبر تحدّ، فلا يمكن طلب المساعدة الدوليّة ما لم تكن هناك تشريعات وطنية ودولية، ولا يمكن تجريم أي فعل، ووضع عقاب له إلا على وفق مبدأ ((الشرعية الجزائية الذي يقرر بأن لا جريمة ولا عقاب إلا بنص)) .

أولاً – أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في زيادة البحث العلمي النظري والتطبيقي ومحاولة إيجاد حلول للتحدّيات التي تعيق إيقاف هدر المال العام عبر قيام مجرمين محترفين يقومون بنهبه على وفق أفعال جرمية، والتصدي لهذه الاشكآليات يتطلب مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية الوطنية التي تعمل على مكافحة الفساد من خلال آليات وأطر مؤسسية سواء كانت موضوعية وأجرائية .

إنّ معوقات استردّاد الأموال المنهوبة كثيرة والتحدّي الأكبر منها عدم وجود منظومة تشريعية متكاملة فاعلة تمنع وقوع الجريمة، وتلاحق الفاعلين وتعيد الأموال المسروقة.

وعلى الرغم من وجود دراسات وأبحاث تتعلق بتحدّيات استردّاد الأموال إلا إنّ هذه الدراسة تبحث في التحدّي الأكبر وهو القصور التشريعي الذي أصاب المنظومة التشريعية مؤسسات وقوانين والتي يراد لها أن تنهض في استردّاد الأموال المنهوبة.

ثانيا– اهداف الدراسة: وتهدف الدراسة الى عدة امور:

١– بيان المنظومة التشريعية التي تعمل على استردّاد الأموال المنهوبة، مؤسسات وقوانين وطنية ودولية؛ كون الجريمة عابرة للحدّود.
٢– استعراض عام للتحدّيات وبيان التحدّي الأكبر الذي يعاني منه موضوع استردّاد الأموال، وهو وجود القصور التشريعي للمنظومة التشريعية الوطنية والدوليّة.
٣– بيان النتائج التي وصلت إليها الجهود الوطنية والدوليّة، دول ومنظمات في معالجة التحدّيات الكبيرة لا سيما سن منظومة تشريعية متكاملة.

٤- السعي لسدّ القصور التشريعي في هذه الدراسة بعد تشخيص الخلل واقتراح آليات لمعالجته وتُسهم في بناء منظومة تشريعية وطنية تتضمن الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة والعمل على تطوير الصكوك الدولية لتحقيق غاية استرداد عائدات الفساد.

ثالثاً ـ إشكالية الدراسة :

القصور التشريعي بأعتباره من أكبر التحدّيات التي يواجهها أي باحث او موؤسسة رسمية في موضوع استردّاد الأموال إذ لا جريمة ولا عقاب إلا بنص؛ والاشكالية الأكبر هي أن نحاول عبر هذه الدراسة تشخيص الخلل وايجاد الحلول عبر بناء منظومة تشريعية، وطنية دولية متكاملة .

وبغية استعراض اشكالية الدراسة نطرح سؤالًا محوريًا:ـ

ما أثر القصور التشريعي وضعف الموائمة مع الالتزامات الدولية في عدم استرداد عائدات الفساد في العراق.

ومن هذا التساؤل الأساس تثار لدينا اسئلة فرعية توضح اشكالية الدراسة نوجزها على النحو الآتي :

١- ما هو مفهوم القصور التشريعي في نطاقه الوطني والدوليّ ؟
٢- ما هي الأسس التشريعية على المستويين الوطني والدوليّ في استردّاد عائدات الفساد ؟
٣- البحث عن وجود نصوص تشريعية ناظمة للالتزام في استردّاد الأموال المنهوبة وطنياً ودولياً ؟
٤- ما هي آليات معالجة ذلك القصور على المستويين الوطني والدوليّ؟
٥- ما هي آثار القصور التشريعي على المستوى الوطني والدوليّ؟

وإن الأموال المنهوبة ملك للشعوب لا للحكام وتشخيص إشكالية ملف استردّاد عائدات الفساد فيها شق وطني وشق دولي، كونها جريمة عابرة للحدّود فيتطلب الوقوف على الأجهزة الوطنية التي تعمل على هذا الملف، وبيان التشريعات النافذة وكذلك الاتفاقيات الدوليّة والإقليمية، والثنائية التي تنظم موضوع استردّاد الأموال المنهوبة والمنظومة التشريعية الوطنية والدوليّة في شقيها الموضوعي، والإجرائي، والآثار المترتبة على استمرار نهب المال العام من دون استردّاده

وكذلك آلية الاستردّاد في ظلّ وجود القصور التشريعي للمنضومة التشريعية الوطنية والدوليّة وسدّ النقص.

رابعا ـ نطاق الدراسة:

لما كان موضوع القصور التشريعي لاستردّاد عائدات الفساد يتضمن جانبًا وطنيًا وآخر دوليًا؛ كونه يتناول جريمة عابرة للحدّود، فإنّ دراسته تقتضي التطرق إلى الخوض في تشريعات المؤسسات الوطنية التي تعمل على ملف الاستردّاد، والاتفاقيات الدوليّة، والإقليمية، والثنائية التي تنظم هذا الموضوع، في شقيها الموضوعي والإجرائي، والآليات المتبعة في معالجة هذا الملف، لذلك سوف تحدّد الدراسة وفقًا للنظام القانوني العراقي، وكذلك المنظومة التشريعية لبعض الدول المقارنة والاتفاقيات الدوليّة، كاتفاقية الأمم المتحدّة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدّة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد للوقوف على الاشكآليات بالدراسة والتحليل ووضع المقترحات المناسبة لحل تلك الاشكآليات.

خامسا ـ فرضية الدراسة :

تنبني هذه الدراسة على فرضية رئيسة تتمثل في أن القصور التشريعي، بشقيه الوطني والدوليّ، يمثل السبب الرئيس في إضعاف فعالية منظومة استردّاد عائدات الفساد، وإن إخفاق الدول في استعادة أموالها المنهوبة لا يعود أساسًا إلى غياب الإرادة السياسية، أو تعقيدات التعاون الدوليّ فحسب، بل إلى وجود خلل بنيوي في البناء التشريعي الناظم لعمليات التجريم، والمصادرة، وتتبع الأموال، وتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة ومدى الالتزام بذلك.

وتفترض الدراسة أن أية جهود لاستردّاد عائدات الفساد لا يمكن أن تكون فاعّلة ما لم تقم على تشريع وطني متكامل يتسم بالوضوح والدقة والفاعلية والانسجام مع الالتزامات الدوليّة، ولا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدّة لمكافحة الفساد، وبما يحقق التوازن بين مبدأ الشرعية الجنائية ومتطلبات التعاون العابر للحدّود. كما تفترض أن عدم مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدوليّة، أو غياب النصوص الإجرائية الكفيلة بتتبع العائدات ومصادرتها وتنفيذ الأحكام الأجنبية، يؤدي إلى خلق فجوات قانونية تُستغل للإفلات من المسؤولية وتعطيل إجراءات الاستردّاد، مع ملاحظة أن القصور التشريعي ليس على المستوى الوطني فحسب وإنما هناك قصورًا تشريعيًا في تلك الاتفاقيات كذلك.

وعلى ذلك، تفترض الدراسة أن معالجة القصور التشريعي على المستويين الوطني والدوليّ عبر إعادة بناء المنظومة القانونية – موضوعيًا وإجرائيًا ومؤسسيًا – وتكريس فكرة التكامل بين المستويين الوطني، والدوليّ، من شأنه أن يفضي إلى تعزيز فعالية استردّاد عائدات الفساد، وتقليص فرص تهريب الأموال وإخفائها، وتحقيق حماية أكثر فاعلية للمال العام، والحقوق، والمصالح التي يراها المشرع جديرة بالحماية الجنائية .

سادسا ـ منهج الدراسة :

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيف الإشكالات المرتبطة بملف استردّاد عائدات الفساد وتحليلها، والسعي إلى اقتراح معالجات قانونية مناسبة لها. والهدف من إعتماد هذا المنهج هو استعراض شامل لموضوع استردّاد عائدات الفساد، وبيان الإطار القانوني الوطني وتحليله وتقييمه، إلى جانب دراسة الإطار التشريعي الدوليّ مع التركيز على الاتفاقيات الدوليّة ذات الصلة ومدى إلزاميتها، وبيان أوجه التعاون والمساعدة القانونية الدوليّة في هذا المجال، فضلًا عن دراسة الجهود التي بذلتها المؤسسات الوطنية والنتائج التي تم التوصل إليها.

وتعتمد الدراسة كذلك المنهج المقارن؛ لبيان أوجه القصور في التشريعات الوطنية، ومقارنتها بالنماذج والتجارب الدوليّة، فضلاً عن اعتماد التأصيل التاريخي لتطور الجهود الرامية إلى استردّاد عائدات الفساد.

وتؤكد الدراسة أن الربط بين الجهدين الوطني والدوليّ يمثل ضرورة حتمية، نظرًا لكون جرائم الفساد واستردّاد عائداتها ذات طبيعة عابرة للحدّود، الأمر الذي يستلزم تنسيقًا وتكاملًا بين الأطر القانونية والجهود المؤسسية على المستويين الوطني والدوليّ.

سابعا ـ الدراسات السابقة :

إن الدراسات الأكاديمية، والإنسانية على وجه الخصوص يشكل بعضها منطلقًا بحثيا للبعض الآخر إذ يمكن أن يتوصل الباحث إلى أفكار تشكل في المستقبل دراسات مستقلة ونظراً لأهمية موضوع استردّاد الأموال المنهوبة، أو عائدات الفساد وما تعانيه الدول التي فقدت تلك الأموال، والسعيّ لاستردّادها.

شغل موضوع البحث الفكر القانوني مؤخرًا إذ كتب الباحثون عن بعض الموضوعات، والعناوين وتناولوه للدراسة في العديد من الإطاريح والبحوث والكتب والمقالات، ومن خلال التحري، والبحث، والمراجعة للآثار المكتوبة بهذا الشأن والتي تناولت بعض مفردّات موضوع البحث ومنها :

١- أطروحة دكتوراه بعنوان اشكآليات استردّاد الأموال المستحصلة عن جرائم الفساد للباحث فاهم فتنان التي تم مناقشتها في معهد العلمين للدراسات العليا في عام ٢٠٢١، الاطروحة تناولت الموضوعات والاشكآليات المترتبة عن الإجراءات الخاصة بعملية الاستردّاد دون أن تتناول بالبحث موضوع القصور التشريعي والتعريف فيه وآثاره على المستويين الوطني، والدوليّ .

٢- أطروحة دكتوراه بعنوان القوة الملزمة لاتفاقية الأمم المتحدّة لمكافحة الفساد واستردّاد الأموال المنهوبة وفقاً للاتفاقية الدوليّة تم مناقشتها في كلية الحقوق/ جامعة الاسكندرية، في عام ٢٠١١ للدكتور مصطفى عبد الكريم عالج الباحث فيها القوة التنفيذ لنصوص الاتفاقية الدوليّة بشأن موضوع استردّاد الأموال دون بحث موضوع القصور التشريعي ومضامينه .

٣- أطروحة دكتوراه بعنوان التعاون الدوليّ لاستردّاد الأموال المنهوبة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدّة لمكافحة الفساد في الجامعة المستنصرية/كلية القانون سنة ٢٠٢٣ للباحث محمد احمد عبود ويتضح أن موضوع الرسالة يتعلق بالاستردّاد كنظام قانوني دون بحث الجزئيات التي تتناول القصور التشريعي للتشريعات المنظمة لموضوع البحث .

٤- اطروحة دكتوراه بعنوان الفراغ التشريعي في أحكام الضرائب المباشرة في العراق في جامعة بغداد كلية القانون سنة ٢٠٠٧ للطالب ابراهيم محمد الزبيدي وان كان موضوعها الضرائب الا انها تطرح اشكالية الفراغ التشريعي وهو جزء من هذه الدراسة .

٥- رسالة ماجستير بعنوان آليات استردّاد عائدات الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدّة لسنة ٢٠٠٣ العراق للباحث عبد الله جبار منشد تم مناقشتها في معهد العلمين للدراسات العليا لعام ٢٠١٩ تناولت الرسالة بحث موضوع الآليات والوسائل الناظمة بموضوع استردّاد عائدات الفساد دون بحث موضوع القصور التشريعي .

٦- كتاب بعنوان الآليات الدوليّة والوطنية لمكافحة الفساد والمسؤولية الدوليّة في ضوء اتفاقيتي الأمم المتحدّة والعربية لمكافحة الفساد للباحث عمر عباس خضير سنة ٢٠٢١.

ويتضـح ممـا تقـدم ان هـذه الدراسـات جميعهـا شـكلت اضـافة واغنـاء لموضـوع البحـث وترصينه ومنطلق لبحث أشكالية استردّاد الأموال المنهوبة وأن تركزت معظمها بحثا حول الآليات الإجرائية في استردّاد الموجودات الناتجة عن قضايا الفساد في ظل الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣، إلّا أن هذه الدراسة ركزت على موضوع جوهري وأساسي ألاّ وهو التحدّي الكبير الذي يمكن من خلاله الوقوف على المشاكل الجوهرية التي تمنع استردّاد الأموال المنهوبة وهو القصور التشريعي للأحكام التشريعية الوطنية والدوليّة الناظمة له وكذلك الآثار التي يعكسها وجود هذا القصور وآلية معالجته عبر سد النقص التشريعي حتى يتحقق الهدف في استردّاد الأموال المنهوبة .

ثامنا : هيكلية الدراسة

تتكون خطة الدراسة من ثلاثة فصول يسبقهما مقدمة؛ يخصص **الفصل الأول** للتعريف بالقصور التشريعي الخاص باستردّاد عائدات الفساد ، ويقسم هذا الفصل على مبحثين؛ يتناول المبحث الأول مفهوم القصور التشريعي والذي بدوره تم تقسيمه على مطلبين، المطلب الأول للتعريف بالقصور التشريعي وفي المطلب الثاني ذاتية القصور التشريعي في استردّاد عائدات الفساد. اما المبحث الثاني يخصص لبيان مفهوم استردّاد عائدات الفساد والذي بدوره يقسم على مطلبين؛ يتناول المطلب الأول تعريف استردّاد عائدات الفساد،أما المطلب الثاني فيبحث في ذاتية استردّاد عائدات الفساد .

أما **الفصل الثاني** فيتناول القصور التشريعي وآثاره على المستويين الوطني والدوليّ الذي تم تقسمه على مبحثين المبحث الأول يتناول موضوع القصور التشريعي على المستويين الوطني والدوليّ والذي قسمناه على مطلبين المطلب الأول خصص لبيان القصور التشريعي على المستوى الوطني. أما المطلب الثاني فقد خصص إلى الصكوك الدوليّة ومصادر الالتزام الدوليّ في الاستردّاد، وأما المبحث الثاني فقد خصصناه الى بيان آثار القصور التشريعي وموائمة القوانين الوطنية والاتفاقيات الدوليّة، والذي بدوره قسم الى مطلبين؛ المطلب الأول اسميناه آثار القصور التشريعي على المستوى الوطني، وفي المطلب الثاني تناولنا آثار القصور التشريعي دولياً وموائمة القوانين والاتفاقيات الدوليّة.

أمـا فـي الفصـل الثالـث فتطرقنـا الـى معالجـة القصـور التشريعي علـى المسـتوى الـوطني والـدوليّ، فقسـمناه علـى مبحثين المبحـث الأول يتنـاول آليـات معالجـة القصـور التشـريعي علـى المسـتوى الـوطني الـذي قسـم علـى مطلبـين المطلـب الأول خصـص لبيـان الآليـات التشـريعية الموضوعية، أما المطلب الثاني فيتناول المؤسسات الرقابية وآليات إجراءاتها، وأما المبحث الثاني فبينّا آليات معالجة القصور التشريعي على المستوى الدوليّ، وتم تقسيمه على مطلبين، الأول منه يتناول آليات معالجة الاتفاقيات الدوليّة الثنائية والأجهزة الدوليّة، أما المطلب الثاني فيتناول جهود المنظمـــات غيـــر الحكوميـــة والمبـــادرات الدوليّـــة والســـعي لتشـــكيل المحـــاكم الدوليّـــة.